الأستاذة: خنونة زكية

درس: الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

الوحدة الأولى: ماهية الحكم الراشد

1-تعريف الحكم الراشد:

سنتناول في هذا الجزء ماهية الحكم الراشد من الناحية اللغوية والاصطلاحية بالإضافة إلى مختلف التعريفات التي تناولاتها المنظمات الدولية.

أ-لغة

الحكم: ورد في المعنى اللغوي في قواميس اللغة العربية على النحو التالي:(الحُكمُ) بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم، بمعنى العلم والتفقه، و (الحَكم) بفتح الحاء وضم الكاف، أي صار حكيما.

الرشد: الرشد قانونا يقصد بها السن التي إذا بلغها المرء استقل بتصرفاته، وهي كذلك رجحان العقل أو أن يكون الرجل مسؤولاً عن أفعاله، سواء من جهة نظر القانون أو من جهة نظر المجتمع، والراشد هو المستقيم على طريق لا يحيد عنه.

ب-اصطلاحاً:

الحكم الراشد: حظي هذا المفهوم بالاهتمام مع نهاية 1980 على إثر طرح البنك الدولي له، ولهذا نجد بأن مفهوم الحوكمة قد شغل أفكار الكثير من الفقهاء، وشرائح القانون في العصر الحديث، بحيث لم يعد هذا المفهوم أمرا استثنائيا على الدول بل أصبح ضرورة حتمية لكل دولة نخر الفساد مؤسساتها.

فهو مفهوم شامل يشير إلى طريقة إدارة شؤون الدولة ومواردها بطريقة عادلة وفعالة وشفافة، وذلك لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة المواطنين. إنه نظام حوكمة يرتكز على مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية، والتي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات، وبين المصالح الفردية والمصلحة العامة

ج-تعريف الحكم الراشد لدى المنظمات الدولية:

وقد عرف الحكم الراشد كما يلي:

-**تعريف لجنة الحكم العالمي:** هو مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص، من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة، على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق أو المختلف عليها من أجل الخير العام.

-**تعريف منظمة الشفافية الدولية:** هو الغاية الحاصلة من تكاثف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها لأنها وباختصار تمثل معظم الداء إن لم نقل الداء كله.

-**تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن الأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم

-**تعريف البنك الدولي:** هو الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.

-**تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:** اعتبرت الحكم الرشيد بأنه"
الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأفراد المجتمع الأكثر فقراً وتهميشاً".

-**تعريفه وفقا الدولة الجزائرية:** تبنت الدولة الجزائرية ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية الصادر سنة 2009 بالشراكة مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالصناعات التقليدية.

-وذكر مصطلح الحكم الراشد في المادة 192 من القانون 16-01 المؤرخ في 6-3-2014 المتضمن التعديل الدستوري.

2-أركان الحكم الرشيد:

سيادة القانون: يعني تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، وضمان استقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات.

الشفافية والمساءلة: تتطلب الكشف عن المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات الحكومية، وإخضاع المسؤولين للمساءلة عن أفعالهم.

المشاركة المجتمعية: تشجيع المواطنين على المشاركة في صنع القرارات وتقديم الآراء والمقترحات.

الفعالية والكفاءة: تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المحددة.

العدالة والمساواة: ضمان تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز على أي أساس.

النزاهة ومكافحة الفساد: القضاء على الفساد في جميع أشكاله وبناء مؤسسات نزيهة

3-أهمية الحكم الراشد:

باعتبار الحكم الراشد هو مختلف الطرق والأساليب المستعملة في الحكم والتي تربط مختلف مكونات الدولة المشكلة من مختلف السلطات المكونة لها، باعتباره الحكم الذي يعزز ويصون حياة الانسان ورفاهه وحريته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمختلف فئات المجتمع، فإن أهميته تكمن في:

أ-أهمية سياسية: بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية.

ب-أهمية إدارية: ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة إلى شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والشركات والمجتمع المدني، الذين فرضوا المزيد من الرقابة والشفافية ووضع السياسة الإنمائية للدولة.

جـ- أهمية اقتصادية ومالية: وتتمثل في:

- عدم الاستقرار الاقتصادي ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والمديونية لدى الكثير من الدول النامية خاصة.

-العولمة وما انجر عنها من تحرير تجار السلع والخدمات ما أدى إلى انتشار الأزمات إلى خارج حدود الدولة.

–فشل المساعدات التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول النامية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وهذا راجع إلى ضعف الإدارة وانتشار الفساد.

–تعثر العديد من برامج التكييف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من الدول النامية بسب الفساد الداخلي وضعف مؤسسات تلك الدول.

د–أهمية اجتماعية: وتكمن في:

– ضعف مستوى التنمية البشرية

–زيادة الفقر والأمية والأمراض وسوء التغذية

– انتشار البطالة خاصة في دول العالم الثالث.

كما تكمن أهمية الحكم الراشد في:

النمو الاقتصادي: يساهم الحكم الرشيد في خلق بيئة استثمارية جاذبة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التنمية المستدامة: يضمن الحكم الرشيد تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة.

الاستقرار السياسي والاجتماعي: يساهم الحكم الرشيد في تعزيز الثقة بين الحكومة والشعب ويقلل من الصراعات والاضطرابات.

حماية حقوق الإنسان: يضمن الحكم الرشيد حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين.

تحسين جودة الحياة: يساهم الحكم الرشيد في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتوفير الخدمات الأساسية.